الساعدي: ورقة المالكي الإصلاحية لم تتضمن جذر المشاكل واكتفت بتلميعات لواقع الحكومة

بغداد / المدى

اعتبر النائب المستقل صباح الساعدي،أمس الخميس، أن ورقة الإصلاح التي طرحها رئيس الوزراء نوري المالكي خلال جلسة مجلس النواب الأربعين أمس لم تتضمن جذر المشاكل إنما اكتفت بتلميعات لواقع الحكومة، لافتاً إلى أن الواقع السياسي في العراق هو عبارة عن كتل "متغانمة" على السلطة، بالإضافة إلى محاولات التستر على واقع الفساد في البلاد. وقال الساعدي في مؤتمر صحافي عقده بعد ظهر أمس في مبنى البرلمان "كنا نتوقع أن يكون هناك حديث صريح بين أعضاء مجلس النواب كأعضاء ممثلين للمحافظات وبين رئيس الوزراء حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في ما يتعلق بالتظاهرات ومطالب المتظاهرين في عموم العراق والتي عرف توجهها والدافع الأساسي لها، وهو المطالبة بتحسين الخدمات ومحاربة الفساد وإقالة الفاشلين والفاسدين من أعضاء مجالس المحافظات والمحافظين والمجالس المحلية".

وأشار الساعدي إلى أن "توجه إلى استخدام الشعارات السياسية المصححة للنظام وليس المسقطة له"، مضيفاً أن "ورقة الإصلاح التي طرحها رئيس الوزراء لم تتضمن الوصول إلى جذر المشاكل، وإنما اكتفت بتلميعات لواقع الحكومة وإلقاء اللوم على بعض التأخير في تشريعات مجلس النواب".

وذكر الساعدي أنه "وجد من كلمة رئيس الوزراء وحتى في تقرير اللجنة التي كلف بها مجلس النواب أن هناك محاولة للتستر على واقع الفساد"، مبيناً أن "كلمة المالكي كانت مختصرة بشأن الفساد، مثل كلمة لجنة البرلمان في ما يتعلق بالفساد، على الرغم من أن ثورة ٢٥ شباط كانت ضد الفساد كمطلب أساس".

وعقد مجلس النواب العراقي، أمس الخميس، جلسته الـ٤٠ برئاسة رئيس البرلمان أسامة النجيفي وحضور رئيس الوزراء نوري المالكي و٢٨٠ نائباً، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد مناقشة تداعيات التظاهرات التي شهدتها البلاد وبرنامج الحكومة الإصلاحي.

وأشار الساعدي إلى أن "السياسة المتحكمة اليوم في البلد يراد منها تغطية الفشل والفساد والابتعاد عن حل المشاكل التي قد تطيح بالأحزاب وقادتها"، معتبراً أنه كان من المفترض أن يشير رئيس الوزراء إلى إصلاحات حقيقية بشأن ترشيق الحكومة وحل مجالس المحافظات وإقالة المحافظين واتخاذ إجراءات جذرية على مستوى رئاسة الوزراء والمستشارين والمدراء العامين وليس تغيير مواقعهم كما طرح".

واعتبر الساعدي أن "الفاشل فاشل والمجرب لا يجرب، والفاسد يجب أن يحال إلى القضاء لا أن ينقل إلى دائرة أخرى حتى يعدي بمرضه الدائرة"، حسب تعبيره.

وأعرب الساعدي عن "أسفه الشديد لاختصار الجلسة في مجلس النواب على رؤساء الكتل السياسية وبعض المنتخبين من الكتل السياسية الذين يمثلون توجهاً معيناً في إبقاء لون واحد للحوار، وهو لون التأكيد على أن الشراكة تكاملية بين الحكومة ومجلس النواب سواء كان في الفشل أو النجاح من دون الوصول إلى عمق المشكلة وجذرها، الأمر الذي يعد أساس الشراكة المغطية والمتسترة على الفساد والفشل والخطأ خلال السنوات الأربع الماضية، خصوصاً الأخيرتين"، في إشارة إلى فترة تولي المالكي رئاسة الوزراء.

وأشار الساعدي إلى أن "الواقع السياسي في العراق هو عبارة عن كتل سياسية متغانمة على السلطة سواء في مجلس الوزراء أو مجلس النواب، والمشكلة أنه لا وجود لمن يعبر عن صوت الشارع"، عازياً السبب إلى أن "الكتل السياسية بدأت تسعى إلى تحقيق مصالحها الحزبية والخاصة بعيداً من مصالح الشعب وتصحيح المسارات الخاطئة في ما يتعلق بقضايا الفساد".

من جهة أخرى، رأى الساعدي أن "رفض رئيس الوزراء الاعتذار للمتظاهرين بحجة ضرورة الاعتذار في تلك الحالة إلى الأجهزة الأمنية التي سقط عدد من عناصرها خلال التظاهرات، يعد من أخطر مواقع الفشل في الأداء الحكومي"، واصفاً تبرير المالكي بـ"العتيد والمرفوض".

وطالب الساعدي رئيس الوزراء بـ"الاعتذار من المتظاهرين لأن الأجهزة الأمنية تسببت بقتل عدد من المتظاهرين والإعلاميين والصحافيين"، مشدداً على "ضرورة أن "يتعلم الأخير كيف يعتذر للشعب".

برنامج الحكومة على طاولة البرلمان.. فهل يمارس النواب دورهم الحقيقي؟

بغداد - المدى

تساءل عمر مهدي (٢٧ عاما) عن إمكانية ان يفعل البرلمان العراقي دوره المفترض لملاحقة ملفات الفساد ومحاسبة المقصرين بعد تصريحات متعددة بهذا الشأن اطلقها نواب من كتل مختلفة في أعقاب الموجة الأولى من التظاهرات التي شهدتها بغداد .

ويقول مهدي، الذي يعمل في مطعم صغير في منطقة البياع بعد تخرجه من كلية الإدارة والاقتصاد ان "قرار البرلمان الهادف إلى إلغاء المنافع الاجتماعية الخاصة بالرئاسات الثلاث وفتح تحقيق باختفاء ٤٠ مليار دولار في جلسة واحدة فقط خطوة لم نعهدها من قبل".

ويضيف مهدي قائلا "لم نألف سابقا خطوات جدية من البرلمان كما حصل في الأيام الماضية، فالبرلمان الذي رأيناه غير ذلك البرلمان الذي سيطر خلال السنوات الخمس الماضية على الرغم من ان الكثير من أعضائه ما زالوا في مقاعدهم".

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي اعلن في الحادي والعشرين من الشهر الماضي "تشكيل لجنتي تحقيق لمعرفة المصير المجهول لـ ٤٠ مليار دولار سحبت من صندوق التنمية العراقية في إطار متابعة ملفات الفساد". واكد في حينه أن "موازنة ٢٠١١، التي أقرها البرلمان في العشرين من الشهر ذاته طموحة وستحقق مطالب الناس المشروعة"، في إشارة منه إلى حالة الاستياء الشعبي إزاء تفشي الفساد وتراجع مستوى الخدمات وانتشار البطالة .

وتقول عالية نصيف عضو لجنة النزاهة النيابية ان "لجنتها تنتظر نتائج التحقيق في اختفاء المبلغ المذكور". وتضيف نصيف ان "الموضوع لا يتعلق بأسماء معينة بقدر ما يتعلق بمتهمين بهدر المال العام"، مشيرة إلى ان "الهروب لا يعني الحصانة أو توقف الإجراءات وسنلاحق المتورطين بعد التأكد من وجود أدلة دامغة ضدهم حتى خارج العراق".

من جانبه يؤكد النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود ان "البرلمان عازم على معالجة الفساد الإداري كخطوة أولى للنهوض بالواقع المعيشي للعراقيين"، لافتا إلى ان "ضغط الشارع بدا واضحا في القرارات التي اتخذها مجلس النواب"

ويقول الصيهود ان "الضغط الشعبي كان له تأثير مباشر على السياسيين ورؤساء الكتل السياسية وهذا اسهم في تحرر النواب من سطوة زعماء الكتل".

ويضيف الصيهود ان "النواب بدأوا يتحررون من سيطرة رؤساء الكتل ويستجيبون لما يريد الشارع، والدليل على ذلك رفض مشروع إضافة نائب رابع لرئيس الجمهورية باعتباره خطوة تسهم في هدر المال العام"، كما تجسد في ما خرجت به موازنة ٢٠١١ من قرارات مهمة".

وكانت بغداد والمحافظات الاخرى شهدت تظاهرات شعبية طالبت بالكشف عن أسماء الفاسدين وإحالتهم للقضاء وتحسين واقع الخدمات .

ويرى كاظم المقدادي أستاذ الإعلام الدولي وأحد الناشطين في حركات الاحتجاج ان "التظاهرات تسعى إلى ان تدفع العجلة إلى الأمام وتحريك الجهات المعنية بالملفات التي تمس المواطنين".

ويقول المقدادي ان "الاتجاه العام والعناوين التي قامت عليها التظاهرات هو الاهتمام بالواقع الخدمي وهذا قد يكون مدخلا لمحاسبة المقصرين".

ويأمل عمر مهدي، عامل المطعم وخريج الإدارة والاقتصاد في ان يستمر البرلمان بالاستجابة لمتطلبات الشارع وان يكون جادا في التحقيق المعلن، ويقول "الجلسات الأخيرة منحتني الأمل في إمكانية اتخاذ النواب تدابير من شانها النهوض بالواقع

وكان مجلس النواب قد عقد جلسة امس الخميس مخصصة لمناقشة مطالب المتظاهرين، قدم رئيس الوزراء خلالها تصوره لعمل الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين، بالإضافة إلى البرنامج الحكومي. وكان البرلمان أرجأ مناقشة تقارير نواب المحافظات عن مطالب المتظاهرين إلى جلسة امس الخميس وقرر استضافة المالكي.

وشهدت الجلسة قراءة تقارير نواب عن مطالب المتظاهرين والأحداث التي رافقت تظاهرة كل محافظة، ويتوقع أن يعرض المالكي خطة الـ ١٠٠ يوم التي أعطاها لحكومته، وكذلك عمل الوزراء ما بعد هذه الخطة، وسيجدد دعوته لإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات.

وقال النائب عن ائتلاف المالكي علي شلاه في تصريح صحفي ان "رئيس الوزراء جاد في تطبيق فترة ١٠٠ يوم لاختبار أعضاء حكومته وكبار المسؤولين وطرحها على البرلمان يعني جعلها اكثر صدقية".

ولفت إلى أن "هناك صلاحيات يجب أن يمنحها البرلمان للمالكي كي يتمكن من محاسبة أو إقالة المسؤولين المفسدين لاسيما أنه يرى ضرورة تغيير كثير من المديرين العامين ووكلاء الوزارات وموظفين كبار أيضاً".

وتجددت التظاهرات المنددة بنقص الخدمات والفساد في بغداد ومدن عراقية أخرى يوم الجمعة الماضي، رغم إعلان الحكومة العراقية عن حزمة إصلاحات لتهدئة الأوضاع في البلاد.

واجتاحت عدد من المدن العراقية منذ الخامس من الشهر الماضي تظاهرات حاشدة، وصلت إلى ذروتها يوم الجمعة قبل الماضي، عندما امتدت الاحتجاجات لغالبية المحافظات العراقية، وقتل فيها نحو ١٠ أشخاص في مصادمات مع قوات الأمن.

وتتركز مطالب المواطنين حول الحد من الفساد وتحسين الخدمات، وزيادة ساعات تجهيز الكهرباء، وإيصال مواد البطاقة التموينية بصورة منتظمة دون انقطاع، وإيجاد حلول ناجحة للقضاء على البطالة، وحل وإقالة بعض المحافظين والمجالس المحلية.

واتخذت الحكومة العراقية، على إثرها، خطوات في محاولة لتهدئة الشارع العراقي، تمثلت أولها في إمهال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وزراء حكومته فترة لا تتجاوز ١٠٠ يوم، لتحسين أداء وزاراتهم، فضلا عن إعلان حزمة جديدة من الإصلاحات تتعلق بمكافحة الفساد وتوزيع ٢٨٠ الف وظيفة حكومية "بصورة عادلة".

سيناريوهات الحقائب الأمنية

على صعيد متصل، أفادت انباء تناقلتها وسائل اعلامية عن مصادر مطلعة حول السيناريوهات المطروحة بشأن الوزارات الأمنية؛ومنها الإبقاء على الوزراء الحاليين، وهم: عبد القادر العبيدي (الدفاع) وجواد البولاني (الداخلية) وشيروان الوائلي (الأمن الوطني) حتى نهاية العام الحالي، في حال حصول توافق سياسي بهذا الشأن".

وأشارت إلى أن المالكي "يميل للإبقاء على وزير الدفاع عبد القادر العبيدي في منصبه، الأمر الذي تعارضه (العراقية) التي اشترطت في مقابل ذلك الإبقاء على جواد البولاني كوزير للداخلية، وهو ما لم يقبله المالكي بسبب خلافاته مع البولاني".

وبخصوص أبرز الأسماء المرشحة للحقائب الأمنية، قال المصدر إن "أبرز الأسماء المرشحة لحقيبة الداخلية هي عقيل الطريح وعدنان الأسدي وكلاهما مقرب من المالكي، فضلا عن أن الطريح مرشح من قبل إبراهيم الجعفري بالإضافة إلى المالكي، وهناك أيضا أحمد الجلبي وهو مرشح من قبل الائتلاف الوطني، وبخاصة التيار الصدري، ولكنه لا يحتل الأولوية لدى المالكي".

أما بالنسبة لمرشحي الدفاع، فإن أبرزهم، حسب المصدر، أحمد الجبوري، وسالم دلي، وثامر سلطان، بعد استبعاد فلاح النقيب من قبل القائمة العراقية، التي يتزعمها إياد علاوي، "لإدراكها أنه لن يحظى بتأييد كتلة التحالف الوطني التي ينتمي إليها المالكي".

وكشف المصدر عن أن الأسباب الحقيقية التي يصر المالكي بموجبها على استبعاد النقيب، و«العراقية» على إبقائه، هي: أن "المالكي يرغب في شخصية عسكرية لكي ترتبط به كقائد عام للقوات المسلحة عبر السياقات العسكرية، بينما تريد (العراقية) طرح النقيب لهذا المنصب بوصفه شخصية مدنية، وبالتالي فإن تعامله مع المالكي لن ينبني على قواعد الرتبة العسكرية".

تعطل مسار التشريع

وفي جانب آخر قال النائب عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد في مؤتمر صحافي حضره عدد من نواب هذه الكتل "إن مسار التشريع بدأ يتعطل وبدأ البرلمان يأخذ مسارا إعلاميا وخطابيا أكثر من التشريعات".

وأشار السنيد إلى أن البلد بات "يحتاج إلى تشريع قوانين ملحة لمكافحة الفساد وتنظيم الرواتب للموظفين وقوى الأمن وغيرها من الأمور التي تساعد على توفير العيش للمواطن، لذا نطلب من هيئة الرئاسة أن لا يتحول البرلمان إلى منبر للخطابات".

وأضاف أنهم سيكون لهم "موقف من هيئة الرئاسة في حال الاستمرار في تحويل البرلمان إلى ساحة للخطابات والصراع السياسي".

أما النائب الآخر من "دولة القانون" ياسين مجيد فقد أكد أن "هذه الكتل ستحتج على أي جدول أعمال لن توضع فيه مشاريع القوانين التي تعرضها اللجان والنواب".

وفي السياق نفسه، أكد المتحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني محسن السعدون خلال المؤتمر أن "تفعيل دور البرلمان يكون من خلال هيئة الرئاسة التي تقوم بترتيب جدول الأعمال".

من جانبها، اعتبرت عالية نصيف، النائبة عن "العراقية البيضاء" أن "الإصلاحات فيها جانبان؛ الأول تنفيذي، ينفذ من خلال الحكومة التي بدورها أصدرت أمس مجموعة من الإصلاحات، والثاني هو التشريعي، إذ إن هذه الأمور بحاجة إلى تشريعات لتنفيذها".

وأشارت إلى أن "البرلمان تحول إلى منبر للخطابات وترك القوانين المهمة كما أنه ابتعد عن دوره التشريعي.

مختصون: اتساع ظاهرة الجرائم عبر الانترنت تتطلب قانونا للحد منها

بغداد (آكانيوز)

أكد مختصون وقانونيون في مجال المعلوماتية والاتصالات، أمس الخميس، أن اتساع ظاهرة الجرائم عبر شبكات الانترنت بدأ يتطلب وضع آليات للحد منها وتشريع قانون للعقوبات لحماية شبكة الانترنت وحماية المستخدمين من جرائم المعلوماتية.

وقال الخبير في هندسة المعلومات عماد حسن وهو استاذ في جامعة النهرين خلال مؤتمر عقده قسم هندسة المعلومات لمناقشة هذه الظاهرة بمقر الجامعة وحضره مراسل وكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن "التطور الحاصل في مجال الانترنت تتطلب من العراق باستخدام مجال التوعية كأداة لمستخدمي الانترنت خصوصا بما يتعلق بالمسائل التجارية وشراء المواد".

وأوضح عبود "يمكن طرح الأمور السلبية من قبل المختصين بهذا المجال عن طريق موقع الكتروني يطرح فيه السلبيات للاطلاع عليها"، مشيرا إلى أن "هناك مواقع الكترونية يمكن ان تكون كاشفة للهوية لمستخدمي هذه المواقع".

وأضاف أن "انتحال الشخصيات والتهديدات وعمليات الابتزاز في عمليات جرائم عبر الانترنت بدأت تظهر في الآونة الأخيرة"، يذكر أن نسبة جرائم الانترنت من خلال سرقة بطاقات الماستر كارد والفيزا كارد وغيرها من البطاقات الائتمانية وصلت في العام ٢٠٠٩ إلى ١١ بليون دولار أميركي تقريباً.

بدورها قالت القانونية في مجال المعلوماتية مها محمد أيوب خلال المؤتمر إن "الجرائم المعلوماتية موضوع هام جدا وخطر وعلى الهيئة العراقية للاتصالات ان تقوم بأسرع وقت بتقديم مشروع إلى مجلس النواب لحماية شبكة الانترنت وحماية مستخدمي من جرائم المعلوماتية من خلال أصدار قوانين تتعلق بالانترنت".

ولفتت أيوب أن "قانون العقوبات العادي يختلف عن ذلك الذي يشرع لجرائم الانترنت لان العقوبات التقليدية لا تفي بالغرض كون الجرائم يكون فيها الوسيط الانترنت وليس شخص معين".

وطالبت أيوب الحكومة العراقية أن تسارع بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الموضوع والخاصة بتسليم مرتكبي الجرائم عبر الانترنت.

وتابعت أنه "يجب أن تقلص هيئة الاتصالات العراقية مكاتب الانترنت المنتشرة في عموم البلاد، من دون رخص وبشكل غير قانوني دون وجود معلومات عنها ويجب حصر هذه الرخص من خلالها فقط".

فيما قال مدير قسم IQ في هيئة الاتصالات والإعلام عمار حسين لـ (آكانيوز) إن "هيئة الاتصالات والإعلام ليس من ضمن مسؤولياتها حماية المعلومات المتداولة أو ما يتعلق بالانترنت" ملوحا إلى ان "وزارة الاتصالات لديها شركة عملها الأساس حماية الانترنت".

ونوه حسين إلى أن "عملية فرض الرقابة على المعلومات تتطلب تقنيات غير متوفرة الآن في العراق سواء ان كانت من الطاقات البشرية أو من مستلزمات الهارد وير لظروف عديدة" مشدداً على ضرورة "بناء لهيكلية الدولة وتوزيع المهام".

واستدرك أن "الوقت الحالي يشهد مهام متضاربة ولا توجد آلية تحدد مهام كل جزء من أجزاء الدولة لتنفيذها وهذه مشكلة.